رأي القدس

اختطاف الدبلوماسي الاماراتي في العراق

■ اصابت حادثة اختطاف الدبلوماسي الاماراتي في بغداد ومقتل سائقه الاوساط الدبلوماسية العربية، داخل العاصمة العراقية وخارجها، بحالة من الصدمة، مثلما اعادت التذكير بخطورة الأوضاع في هذا البلد المحتل.

الدبلوماسيون العرب عادوا، او بعضهم، الى بغداد بضغط من الحكومة الامريكية، للايحاء بان الأوضاع هادئة وطبيعية في العراق، ولمساندة العملية السياسية المنبثقة من رحم الاحتلال، ولكن تواصل مسلسل الخطف والاعتداءات على الدبلوماسيين العرب على وجه الخصوص، يكشف كم كان هذا القرار خاطئاً.

الخارجية العراقية لم تخطئ عندما قالت في بيانها الذي اصدرته امس ان عملية خطف الدبلوماسي الاماراتي تكشف عن محاولة تهدف الى ترويع الدبلوماسيين بشكل عام، والعرب بشكل خاص، والاساءة الى العلاقات بين العراق واشقائه العرب. فمن الطبيعي ان تعمل القوى المعارضة للاحتلال من أجل الوصول الى هذا الهدف.

ولا نبالغ اذا قلنا ان هذه القوى حققت الكثير من اهدافها، ليس فقط على صعيد ترويع الدبلوماسيين، وانما ايضا زعزعة استقرار العراق، وافشال خطط الاحتلال في تقديم البديل الآخر الذي يبرر كل هذا الدمار والخراب الذي لحق بهذا البلد العربي المسلم.

الادارة الامريكية ارادت بيع وهم الديمقراطية المفروضة بالطائرات والدبابات كمخرج للعراقيين من ازماتهم، والوصول الى عراق مزدهر مستقر ونموذجي في ديمقراطيته وتعايشه، ولكن تبين ان هذه الديمقراطية لا تطعم خبزاً، ولا تحقق امناً، ولا تعالج مريضا، ولا توفر حياة كريمة هانئة للمتعطشين اليها.

الدبلوماسيون ليسوا وحدهم المهددين في العراق، وانما كل ابناء الشعب العراقي، فالارقام تشير الى استشهاد مئة الف عراقي بنيران الاحتلال، واكثر من اربعين الفا ضحايا العنف والارهاب الطائفيين، اي بمعدل الف شخص شهرياً حسب تصريحات الرئيس جلال الطالباني، وهناك من يقول ان الرقم الحقيقي اكبر من ذلك بكثير.

فاذا كانت القوات الامريكية البالغ تعدادها 150 ألفا، علاوة على عشرين الفاً من القوات البريطانية، والاخرى المتعددة الجنسيات، وعشرات الآلاف من الشركات الامنية الخاصة، ومئتين وخمسين الف جندي من الحرس الوطني وقوات الامن، كل هذه القوات عجزت عن حماية الدبلوماسيين العرب والاجانب، وتوفير الأمن في ربع بغداد، فكيف يمكن القول بان عراق اليوم افضل من عراق الأمس، والأمور تسير نحو الاحسن؟

اختطاف الدبلوماسيين وقتلهم عمل اجرامي مدان بكل المقاييس، ولكن اعتراف حكومات عربية، بعملية سياسية مفروضة بقوة الاحتلال، وصمتها على القبور الجماعية التي تنتج عن القصف الامريكي للابرياء في الفلوجة وسامراء والبصرة والقائم ايضا عمل مدان وبكلمات اكثر قسوة.

دولة الامارات العربية المتحدة يجب ان تفعل ما فعلته الجزائر، وتبادر الى سحب جميع دبلوماسييها وتغلق مقر بعثتها في بغداد، ولا تعيد فتحها الا بعد عودة الأمن والهدوء الى ربوع العاصمة العراقية.

نطالب بالافراج عن الدبلوماسي الاماراتي، مثلما طالبنا بالافراج عن كل المخطوفين الآخرين، لاننا ضد هذا الاسلوب في التعبير عن مواقف رافضة للاحتلال. ونتمنى في الوقت نفسه ان تنظر الحكومات العربية الى الوضع في العراق من منظور المصلحة العربية العليا، وليس من منظور الادارة الامريكية ومغامراتها العسكرية التدميرية في العراق.

التطبيع الدبلوماسي مع العراق يجب ان يتم مع حكومات وطنية غير طائفية، تحافظ على الوجه العربي لهذا البلد، ولا نعتقد ان الحكومة العراقية الحالية تستوفي هذه الشروط.

اتحاد العلماء المسلمين يستلهم الدور التاريخي لطبقة العلماء

د. بشير موسى نافع *

■ المؤتمر الذي دعا له الشيخ القرضاوي في مدينة الدوحة لدعم الحكومة والشعب في فلسطين لابد ان يعتبر منعطفاً هاماً في تطور الاجتماع العربي ـ الإسلامي، وليس كحدث سياسي فقط. الشيخ القرضاوي هو بالطبع واحد من أبرز العلماء المسلمين المعاصرين وأكثرهم تأثيراً، والدعوة باسمه لعقد المؤتمر تحمل في حد ذاتها سلطة مرجعية. ولكن الشيخ القرضاوي أيضاً هو رئيس اتحاد العلماء المسلمين، الذي يضم عدداً كبيراً من علماء الأمة الإسلامية من المذاهب والبلدان كافة. وقد لعب الاتحاد دور الإطار لمؤتمر الدوحة، الذي قصد به أصلاً أن يكون مؤتمراً للعلماء. وإلى جانب التأييد الذي أعرب عنه المؤتمرون للقضية الفلسطينية، ودفاعهم عن حق الفلسطينيين في اختيار الحكومة التي تدير شؤونهم، والموقف الصلب الذي أعلنوا عنه تجاه سياسة محاصرة الفلسطينيين وتجويعهم، فإن المؤتمر يحمل دلالات من نوع آخر.

أسس اتحاد علماء المسلمين قبل عامين فقط في مؤتمر علمائي حاشد بمدينة لندن، بعد ان وجد منظمو المؤتمر صعوبة في عقده باحدى العواصم العربية أو الإسلامية؛ وانتخب المؤتمر الشيخ القرضاوي رئيساً له. كان الهدف الرئيسي من تأسيس الاتحاد ان يصبح إطاراً واسعاً للعلماء، الذين لم تعد هناك من وسيلة للقائهم واجتماعهم وإعرابهم عن موقف جماعي من قضايا المسلمين والعالم. وليس هناك من شك في أن مشروع الاتحاد استبطن تطورات تاريخية وأخرى حديثة. على المستوى الحديث يمكن ملاحظة الأثر الذي تركته التطورات الهائلة في وسائل الاتصال، والتداخل البالغ في الاجتماع الإنساني. ففي تاريخهم كله لم يجمع العلماء المسلمين إطار واحد، بل جمعتهم ثقافة ولغة ومرجعية النص الإسلامي المؤسس. لم يكن ثمة من طريقة، وبالتالي من مبادرة، لتأطير علماء بغداد ونيسابور أو أصفهان والقاهرة، في تجمع منظم. وبالرغم من ذلك فقد كان العلماء يعرفون بعضهم البعض من خلال إنتاجهم المتداول، وآرائهم وفتاواهم المنقولة من بلد إلى آخر. كان العلماء يتحدثون لغة واحدة ويستخدمون مصطلحاً مشتركاً ويقطنون عالماً رمزياً واحداً. ولم يكن من المستغرب بالتالي ان يدرس عالم من أواسط آسيا على آخر من شمال أفريقيا، أو ان يرجع عالم دمشقي إلى نصوص آخر يمني. ربما لعبت المذاهب والطوائف دوراً ما في إقامة إطار متخيل للعلماء المنتمين لهذا المذهب أو تلك الطائفة؛ ولكن وضع وسائل الاتصال آنذاك لم يكن ليوفر طريقة لجعل هذا الإطار فعالاً.

هذه المحاولة إذن، محاولة إقامة مؤسسة ثابتة وواضحة المعالم للعلماء، لابد ان تقرأ أولاً من خلال منظار العالم الحديث وقواه المتسارعة. فقد أصبح من الممكن ان يلتقي عدد كبير من العلماء في موقع واحد، وبعد جهود تنظيمية بسيطة نسبياً؛ كما أصبح من الممكن إقامة قنوات اتصال دائمة بينهم. ولكن الأهم، ان العالم الحديث ينزع للاعتراف بالكتل المنظمة، لاسيما تلك العابرة للحدود والثقافات. وفي حقبة تكتل القوى والتيارات والمجموعات من كل صنف وخلفية، كان لابد للعلماء المسلمين من التعبير عن أنفسهم من خلال إطار جمعي. ويمثل سعي الاتحاد لضم علماء سنة وشيعة إثني عشرية وزيدية وإباضيين، وهي المجموعات التي تشكل الأغلبية الساحقة من المسلمين، عملاً غير مسبوق في التاريخ الإسلامي.

بيد ان هناك عاملاً تاريخياً لايقل أهمية يقف خلف تأسيس الاتحاد. فقد أطاحت حركة التحديث في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر بالكثير من قوة ونفوذ طبقة العلماء المسلمين. وسواء خطط رجال الدولة التحديثيون في الدول الإسلامية والإدارات الاستعمارية أو لم يخططوا، فقد أدت برامج التحديث إلى تهميش متزايد لطبقة العلماء في المجتمعات الإسلامية. كان العلماء هم القوة الاجتماعية النافذة والأكثر انتشاراً في الاجتماع الإسلامي التقليدي: منهم القضاة والمفتون والمدرسون والمحتسبون وحراس الأوقاف، وهم الطبقة التي تصل بين الحكام وعموم الناس، وهم حراس الشريعة ومصدر خطاب المجتمع ورؤيته للعالم. ولكن حركة التحديث أدخلت مدرسة ومناهج من نوع جديد، أدخلت قضاء ومحاكم وقوانين جديدة، ولدت فئات وقوى اجتماعية جديدة. وبذلك تشظت المرجعية في المجتمع الإسلامي، ولم يعد العلماء هم القادة المتفردين للجماعة. وشيئاً فشيئاً، تضاءلت حتى نسبة المسلمين المنضوين في سلك العلماء. وببروز دولة الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين، عملت الدولة، لاسيما في المجال السني، على السيطرة على مؤسسات العلوم الإسلامية والتحكم بطبقة العلماء والتحدث، مباشرة أو موارية، باسم الدين والشريعة. بل ان أكثر المشاريع السابقة لإقامة تجمعات علمائية ارتبطت على هذا النحو أو ذاك بدول عربية أو إسلامية، وفشلت بالتالي في بناء مرجعية مستقلة لها أو كسب شرعية كافية للتأثير في الاجتماع الإسلامي الحديث. فمؤتمرات هيئات الفتوى في رابطة العالم الإسلامي، أو مجامع البحوث العلمية في الأزهر الشريف، لا تجد الحد الأدنى من الاهتمام العام.

من زاوية النظر هذه يعكس اتحاد العلماء المسلمين تحركاً للحفاظ على ما تبقى من دور وموقع للعلماء المسلمين. بل ويمكن ملاحظة طموح لدفع الآثار السلبية لحركة التحديث ولو قليلاً إلى الخلف، واستعادة بعض من النفوذ والقوة والتأثير الذي خسره العلماء خلال القرن ونصف القرن الماضيين. ما يعزز من هذا المشروع استقلاليته عن أنظمة الحكم؛ فالاتحاد لم تدفع لتأسيسه دولة ما، ولا يرتبط بمصالح هذا المحور أو ذاك من المحاور السياسية العربية أو الإسلامية، والواضح حتى الآن أنه يعتمد اعتماداً تاماً في تمويل أعماله ونشاطاته على أعضائه والمهتمين من الأفراد والشخصيات وذوي القدرة من المسلمين. كما ان الاتحاد يأخذ في الاعتبار الطبيعة المتغيرة لما يمكن تسميته بالعلماء المسلمين في العصور الحديثة. فقد برز خلال العقود الأخيرة عدد ملموس من الشخصيات الإسلامية المؤهلة للعب دور العالم، والتي اكتسبت علمها بجهود ودراسة خاصة لا الالتحاق بمراكز العلوم الإسلامية التقليدية، وبنت دورها في حقل العمل العام (نشاطاً وكتابة) وليس بالضرورة من تسنم مواقع عمل علمائية تقليدية. هذه الفئة العلمائية الحديثة وجدت موقعاً لها أيضاً في الاتحاد. كما يعزز من دور اتحاد العلماء المسلمين أن عدداً كبيراً من أعضائه البارزين يحافظ على علاقات جيدة بقوى الإسلام السياسي. وكانت هذه القوى قد تقدمت هي الأخرى في القرن العشرين لتحتل المساحة الخالية من مساحات تمثيل الإسلام والتحدث باسمه، عندما بدا وكأن طبقة العلماء قد تم استيعابها تماماً في مؤسسة الدولة الحديثة. بهذه العلاقات الجيدة مع التيارات الإسلامية السياسية، يعمل الاتحاد على استعادة ما أمكن من دور العلماء مع تجنب صدام لا طائل منه مع القوى الإسلامية السياسية. وبنجاح الاتحاد في افتتاح مقر أمانته العامة في مدينة القاهرة، أكبر المدن العربية ـ الإسلامية وأكثرها تأثيراً، يكون الاتحاد قد تجاوز إشكاليات الانعقاد في العواصم الأجنبية أو الاستقرار في مدن عربية أو إسلامية ثانوية الوزن.

بيد أن الاتحاد يواجه مهمات ومحاذير كبرى قبل ان يصبح الإطار الأكثر تأثيراً ونفوذاً في تعبيره عن طبقة العلماء المسلمين. أمام الاتحاد مهمة التوسع للوصول إلى أكبر قطاع ممكن من العلماء، لاسيما أولئك المنضوين في تجمعات ومؤسسات وطنية، وأولئك الذين يفصلهم عن الاتحاد بعض من الشكوك والهواجس حول أهداف الاتحاد وخلفية قياداته. وأمام الاتحاد مهمة الارتقاء بتمثيل العلماء غير السنة من مستوى التمثيل الرمزي إلى مستوى التمثيل الحقيقي والجاد والفعال. كما يجب ان يؤسس الاتحاد نهجاً لعمله ونشاطاته، يحافظ على ثوابته ويستجيب لمتطلبات دوره، ويتجنب في الآن نفسه الصدام مع الدول وسياساتها أو الإيحاء بأن الاتحاد محاولة لتقويض سلطة الدولة الوطنية على شؤونها الداخلية وشؤون شعبها. ولكن الأمر الأهم الذي لا ينبغي أن يغيب عن الاتحاد وقادته ان الاعتبار الأول للعلماء المسلمين على مر التاريخ نبع دائماً من النظر إلى كل منهم كفرد، يكتسب موقعه ونفوذه من العلم والتقوى والاستعداد لتحمل عواقب المسؤولية العلمائية. العلماء المسلمون ليسوا مؤسسة شمولية، ليسوا كنيسة كاثوليكية صارمة المعتقد والوظائف، بل شخصيات مستقلة ومتميزة تجمعها مشتركات أساسية وعامة. كما ان العلاقة بين العلماء وعموم المسلمين، لاسيما في المجال السني، هي علاقة حرة، ضميرية، وتقديرية. فليس ثمة ما يجبر مسلماً ما على اتباع مرجعية علمائية ما، ولا سلطة للعلماء على الناس سوى السلطة النابعة من الاختيار الحر للناس. وعلى الاتحاد ان يتجنب النزعة الطبيعية والمتوقعة في مثل هذه الأوضاع والأزمنة للتحول إلى سلطة أو مرجعية شمولية لأعضائه أو لعموم المسلمين، وأن يتذكر دائماً انه سيبقى الآلاف من العلماء خارج إطار الاتحاد، بعضهم على درجة عالية من العلم والتقوى والإحساس العميق بالمسؤولية، وأن ملايين المسلمين لن يلتفوا حول الاتحاد ويقروا بمرجعيته إلا بعد امتحان طويل لمصداقيته ومصداقية مواقفه.

نشط اتحاد العلماء المسلمين خلال العامين الماضيين في تقصي حقائق الوضع السوداني وفي متابعة الشأن الفلسطيني وفي ملاحظة التطورات على صعيد العلاقة المتوترة بين العالم الإسلامي وما يعرف بـ«الغرب»، أو دول جانبي الأطلسي. وقد أعرب الاتحاد عن مواقفه تجاه الأحداث والتطورات المختلفة في تقارير وبيانات وفتاوى. وإن كانت متابعتي لنشاطات الاتحاد على درجة كافية من الدقة، فإن مؤتمر الدوحة هو المؤتمر العلمائي الأول الذي يدعو إليه الاتحاد ورئيسه بهدف التصدي لقضية واحدة، التي هي على أية حال أكبر قضايا المسلمين وموقع إجماعهم. ولعل مؤتمر الدوحة يواصل ما انقطع من جهود في هذا المجال. فمنذ انفجار الصراع على فلسطين في العقود الأولى من القرن العشرين، عمل الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس وزعيم الحركة الوطنية الفلسطينية، على حشد الرأي العام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني. وكانت فتاوى ومؤتمرات العلماء، وأشهرها مؤتمر القدس العام في 1931، إحدى أهم أدوات هذا التوجه. ولكن مؤتمر الدوحة ليس مجرد استعادة لميراث الحاج أمين الحسيني، بل هو أيضاً استعادة للميراث التاريخي الكبير لطبقة العلماء. فمنذ ثلاثينات القرن الماضي جرت مياه كثيرة تحت أقدام طبقة العلماء المسلمين، وبات دورهم في النطق باسم الأمة والشرع مهدداً ليس فقط بالآثار البالغة لحركة التحديث وبالنزعة الشمولية للدولة، بل بعدد متزايد من غير المؤهلين الذين زحفوا لاحتلال الفراغ الناجم عن تراجع وانكماش طبقة العلماء كذلك. بهذه المعاني المتداخلة لابد ان يرى الاتحاد ومؤتمره الأخير.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

لماذا صمدت إيران وتراجعت الحكومات العربية؟

د . يوسف نور عوض *

■ أود أن أتوقف عند مجموعة من الأخبار كانت مثار اهتمام في الساحة العربية. والخبر الأول هو قرار الحكومة الأمريكية رفع اسم ليبيا من قائمة الإرهاب والاستعداد لاستئناف علاقات دبلوماسية طبيعية معها، الحكومة الأمريكية قالت في حيثيات القرار أن ليبيا أبدت تعاونا كاملا مع الإدارة في واشنطن وأنها تقف مع الولايات المتحدة في جبهة واحدة ضد الإرهاب والذي يسمع أو يقرأ مثل هذا الكلام مطلوب منه أن يعترف في البداية أن الولايات المتحدة هي رأس الرمح في مقاومة الإرهاب العالمي وأنها لا تقوم بأي أعمال إرهابية في البلاد التي تخضع لسلطتها العسكرية، ومنها أفغانستان والعراق وأنها تؤيد كل الدول الجانحة للسلام وتقف في وجه الطغاة والأنظمة العسكرية، وكل تلك افتراءات لا محل لها من الإعراب لان المشكلة في ليبيا ليست محاربة الإرهاب أو التخلي عن البرنامج النووي بل إعطاء الشعب الليبي حقوقه المسلوبة منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما، ولا شك أن تهليل الحكومة الليبية أمر طبيعي لأن كل ما كانت تهدف إليه بعد سقوط الإتحاد السوفيتي هو أن تقيم علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة وهو أمر ظلت فترة طويلة غير قادرة عليه على الرغم من التضحيات المالية والسياسية الكبيرة التي قدمتها للولايات المتحدة.

والسؤال هو لماذا قررت الولايات المتحدة فجأة أن تطبع علاقاتها مع ليبيا؟ والإجابة هي أن الولايات المتحدة تجد نفسها في هذه المرحلة في حالة تراجع كبير بعد التحدي الذي واجهته من الحكومة الإيرانية، ذلك أن الحكومة الأمريكية كانت تتوقع بعد استيلائها على العراق أن تخضع لها شعوب المنطقة وحكوماتها ولكن ذلك لم يحدث كما تريد، ذلك أن الذي خضع لها هو الحكومات ولم يكن ذلك لأنها تخشى على شعوبها بل لأنها تخشى على سلطتها في وقت تقف فيه معظم الشعوب العربية رافضة للهيمنة الأمريكية المصحوبة بهيمنة إسرائيلية.

ولا شك أن إيران لعبت أوراق المواجهة مع الولايات المتحدة بذكاء كبير فهي تعلم أن واشنطن متورطة في العراق وفي أفغانستان وأنها غير قادرة على فتح جبهة جديدة كما تعلم أن المواجهة العسكرية ستكلف الولايات المتحدة غاليا من حيث ارتفاع أسعار النفط وتكبد العالم الغربي كثيرا من الخسائر في هذا المجال وأدركت الولايات المتحدة أنها استنفدت كل أساليب التهديد لإيران ولم يعد أمامها سوى المواجهة وهي غير مستعدة في هذه المرحلة لمثل هذه المواجهة ولذلك غيرت لهجتها بسرعة البرق وبدأت في تقديم عروض جديدة لإيران من خلال الوساطة الأوروبية وكانت الولايات المتحدة تعلم أن تراجعها أمام إيران سيشجع عددا من الدول التي تصنفها واشنطن تحت مسمى الدول المارقة أو الخارجة على سطوتها ، ولذلك بدأت واشنطن عملية تقديم الجزرة لبعض الدول وكان ذلك سبب القرار بإعادة العلاقات مع ليبيا وتشجيع مصر في اتجاه التوريث باستقبال جمال مبارك في البيت الأبيض لدعم مسألة خلافته لوالده ورأينا قبل فترة كيف أن الولايات المتحدة رمت بكل ثقلها في دارفور وهي الآن توجه الإنذارات لحركات التمرد لكي تشارك في مسيرة السلام في ذلك الإقليم، وليس ذلك من أجل التقرب إلى العرب بل من اجل القفز فوق أي تمرد يحدث لصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن هناك بركانا ينتظر الولايات المتحدة إذا تراخت سياساتها في المنطقة أو إذا أحس الجميع بضعفها لأن الحقيقة هي أن كثيرا من الحكومات العربية تريد لشعوبها أن تقتنع بأن الولايات المتحدة هي القادرة على تحريك الأحداث في المنطقة ولدينا شواهد كثيرة على ذلك فقد رأينا الأردن يتطوع باتهام حماس بأنها تعمل على تهريب السلاح من إيران وسورية إلى الأردن بل ورأينا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يقول إنه يصدق الرواية الأردنية إلى أن تثبت حماس العكس ولم يكن ذلك مقبولا من الرئيس الفلسطيني الذي يعلم أن تلفيق المخابرات للأحداث والوقائع في العالم العربي شيء عادي وأن اتهامات الأردن تخضع للصواب والخطأ وما كان يجوز له أن يقطع باليقين أن حماس هي التي هربت السلاح للأردن، ومثل هذه المواقف التي تدعو إلى الريب صدرت من الجامعة العربية أيضا حيث تضاربت الآراء حول قدرة الجامعة العربية على تحويل الأموال للفلسطينيين ولا يدري أحد لماذا لا تستطيع المؤسسات العربية أن تحول الأموال لهم، وإذا كانت هناك بعض البنوك في داخل الأراضي المحتلة لا تجرؤ على تحويل تلك الأموال فيمكن لهذه الأموال أن تبقى في مصارف عربية خارج الأراضي المحتلة وتوفر غطاء لعملة جديدة يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم بطباعتها لمعالجة موضوع المرتبات وغيرها من الاحتياجات الفلسطينية العاجلة.

وهنا لا بد أن نتساءل لماذا نجد دول أمريكا اللاتينية قادرة على تحدي الولايات المتحدة بينما تعجز الدول العربية عن ذلك بل وتقدم التنازلات المجانية لواشنطن وهي تنازلات لا تستفيد منها سوى دولة الكيان الصهيوني.

والإجابة على ذلك هي أنه لم تعد هناك حكومات عربية تهتم بمصالح شعوبها ذلك أن العالم العربي تسيطر عليه مجموعات من النخب لا تربط مصالحها بمصالح الوطن؛ فهناك في كثير من البلدان العربية محاكم أمن دولة لا تعني شيئا سوى أمن النظام، وهي تستخدم أبشع الوسائل غير المشروعة من أجل كبت صوت الشعب وإطلاق يد النظام، وإذا كانت هذه هي السمة العامة في معظم الدول العربية فإن ما نراه في مصر مخجل بكل المقاييس، فكيف يمكن أن يحكم الشعب المصري بأسلوب قمعي كهذا وهو الشعب الذي حاول أن يؤسس لنهضة علمية وثقافية أيام الملكية وكان أملا في نظر جميع العرب ولكنه فجأة بعد ثورة يوليو تحول إلى شيء آخر، ذلك أن النظام الديمقراطي الذي كان سائدا في مصر تحول إلى نظام شمولي وإذا كان الناس عاشوا حقبة من الزمن بشعارات عبد الناصر فلأن عبد الناصر كان يخاطب الآمال العربية والوجدان العربي، ولكن ما الذي كان يخاطبه كلام السادات وأفعاله؟ومن الذي خول السادات أن يتصالح مع إسرائيل قبل أن يخلص حقوق الشعب الفلسطيني؟ ومن الذي أباح للرئيس حسني مبارك أن يحول مصر إلى إقطاعية تتحكم فيها مراكز القوى والنخب المرتبطة بأقرب الناس إليه ويعمل جاهدا من أجل ما يطلق عليه التوريث، فلماذا يكون في مصر توريث؟ وما الذي جعل جمال مبارك متميزا على كل شباب مصر سوى السلطة التي تنعم بها في عصر والده ويريد أن يواصل مشواره في حكم منفرد يواصل به مسيرة الأب القمعية، فهل يكون ذلك مصير مصر؟ وكيف للأمة العربية أن تتحرر إذا كان ذلك هو مصير أكبر البلدان فيها، وهي البلد الذي يتمتع بكثافة سكانية عالية وعدد كبير من المثقفين وأصحاب الاختصاص. لا بد أن هناك خللا في العالم العربي وأن معظم الشعوب العربية لا تعرف كيف تستخلص حقوقها وهي تعيش في حالة مستمرة من الرعب والخوف وهي الحالة التي تمكن الأعداء من السيطرة على مقدراتها، ومع ذلك فإن الكثيرين لا يملون من الخطابة الجوفاء والنظريات الفارغة التي لا ترتبط بالفكر الحديث بكون معظم الفكر الذي يؤثر في العالم العربي هو فكر تراكمي مجموع من بطون الكتب وأفكار الآخرين ويفتقر إلى الأصالة والرؤى المجددة.

ولكنني أعترف أن ذلك يدخل في باب الإصلاح الكبير الذي لم يفتح في العالم العربي وما هو مطلوب في الواقع الحالي هو الإجابة على تساؤلات حول القضايا الملحة وأهم تلك التساؤلات هو هل الولايات المتحدة صديقة العرب ويمكن أن يوثق بها؟والإجابة على هذا التساؤل لا تحتاج إلى كبير وقت لأن الولايات المتحدة هي صديقة الصهاينة وبالتالي ليست صديقة العرب وذلك ما يستدعي التشكك في كل الدعاوى التي تطلقها من منطلقات خيرة، وهذا الشك لم يعد مقتصرا على العالم العربي فقد بدأت بريطانيا تدرك مدى الخسارة التي لحقت بها جراء المساندة المطلقة لسياسات الولايات المتحدة وقد تجرع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الكأس من خلال الهزيمة التي مني بها حزبه في الانتخابات البلدية وقد رأينا من قبل كيف مني «برلسكوني» في إيطاليا بهزيمة مماثلة وكيف هزم رئيس وزراء أسبانيا «خوسيه ماريا أثنار» في الانتخابات التي أتت بخصمه «ثباتيرو» إلى الحكم، فإذا كان ذلك حال الدول الأوروبية، أفلا يحق للدول العربية أن تقف لتعيد النظر في سياساتها؟ الإجابة المنطقية هي نعم، ولكن الدول العربية لن تفعل ذلك لأن آخر ما تفكر فيه هو مصالح شعوبها بعد أن عرفت المصلحة الوطنية على أنها هي مصلحة النخبة الحاكمة وعرف أمن الدولة بأنه هو القوة التي تسكت كل صوت حر وأصبحت الدولة مهيأة لاستخدام كل وسائل القمع من أجل إسكات أي صوت يرتفع مناديا بالحقوق العربية.

* كاتب من السودان

الإصلاح وعلل الفرد العربي

د.علي محمد فخرو

■ في حلقة نقاش حول الإصلاح والديمقراطية طرح أحد المتحدثين معوقات الإصلاح في بلاد العرب. من أهم المعوقات التي ذكرها، كانت تجذّر الفساد السياسي والمالي، ابتلاع الدولة للمجتمع المدني، غياب المؤسسات الديمقراطية، شخصنة الدولة في رئيسها، ضعف الطبقة الوسطى، والكثير غيرها من علل هذه الأمة المستباحة. غير أن القائمة لم تحتو على واحد من أهم المعوقات: جهل وضعف الفرد العربي لممارسة السياسة.

فإضافة إلى أهداف الإصلاح، وهي في مجملها متفق عليها، هناك موضوع آلية الإصلاح والقوى الحاضنة له والمناضلة من أجله. وإذا أرنا استبعاد الإنقلابات العسكرية التي أثبتت فشلها في الغالب من الأحوال، وإذا كنا قد قطعنا الأمل في وجود الحكمة والإخلاص والتقوى عند الغالبية الساحقة من قادة العرب، وإذا كانت الطبقة الوسطى وهي حاضنة الإصلاحات الكبرى في التاريخ تزداد ضعفاً في بلاد العرب وأصحاب رؤوس الأموال هم في عمومهم من أزلام السلطة السياسية الريعية.. فان الذي يبقى هو القوى السياسية الحزبية كأدوات للإصلاح والتغيير. وهنا تكمن المشكلة. هنا تكمن مشكلة ضعف وجهل الفرد العربي في ممارسته للسياسة. فعندما ينتظم الفرد العربي في حركة سياسية حزبية يمارس المآسي الثلاث التالية:

فأولاً: هناك إشكالية الجديةُ. فالعربي المنتظم في حركة سياسية لايعتبرها مدخلاً أساسياً لحلٍّ مشاكله الحياتية. وبالتالي فانه لايسعى الى تجييش بقية الأعضاء لتبنّي القضايا التي لها ارتباط بمشاكله تلك. إنه ينتظر من قيادة حركته أن تشخّص الأوضاع التي يعيشها المجتمع ثم تحدد القضايا التي ستتعامل الحركة معها. ومع الوقت تكبر الفجوة بين اهتمامات العضو واهتمامات التي ينتمي لها والتي بدورها تؤدي الى سلبية العضو وعيشه على هامش الحركة وإنقلاب الحركة إلى موضوع هامشي في حياته.

إنها حلقة مفرغة تؤدي إلى أن تصبح الحركات السياسية العربية رؤوساً بالغة القوة فوق أجسام بالغة الضعف والترهلُ. وليس السبب في كل ذلك إلاّ غياب الجديةُ الصارمة في تعامل الفرد العربي في الحياة السياسية.

وثانياً: هناك إشكالية انتقال عدوى خضوع الفرد العربي للاستبداد الذي تمارسه الدولة والعائلة عليه. فحتى في المؤسسة السياسية العربية التي من المفترض أن تمارس فيها كل أسس الديمقراطية والشفافية يسمح الفرد العربي لنفسه أن يكون ضحية الاستبداد والاستغلال والعيش في الظلام، وتنقلب الحركة التي ينتمي لها من حركة تحرير وإغناء لحياته إلى مؤسسة إستعباد أخرى حيث يمارس الاستعباد بصور خفيةٍ وملتوية. إن السقوط المذهل للديمقراطية في الأحزاب العربية هو نتيجة لتنازل الفرد العربي طوعاً وعن طيب خاطر عن حريته وكرامته وحقوقه، ولكسله عن الدفاع عمّا هو من حقّه في كل مكان يتواجد فيه.

وثالثاً: هناك إشكالية التقوقع حول الذات. فعدم قدرة الفرد العربي على العمل كفريق واحد مع الآخرين هي من حقائق السوسيولوجيا العربية. ومن هنا يكتفي عضو الحزب بالانضمام للعضوية دون أن يسعى بقوة وباستمرار وبإلحاح لإدخال الآخرين. وإذا كان أفراد الطبقة الوسطى من المتعلمين قد التحقوا في الماضي بالأحزاب بسهولة فان مهمةَ إدخال أفراد الطبقة الفقيرة المسحوقة ستكون أصعب وستحتاج لن يؤمنون بالمشاركة ويسعون إلى دفء الجماعة. ويخطئ من يعتقد أن أحزاباً قليلة العدد، قليلة الأتباع، تستطيع أن تكون أداة إصلاح وتغيير.

إن أحزاباً تضمّ أعضاء بهذه العلل السلوكية ستبقى أحزاباً صغيرة متشرذمة لاجذور لها في الواقع العربي، ولن تكون أكثر من دكاكين التعاونيات التي تبيع البضاعة على أعضائها. وهي ستدور في هذه الحلقة الجهنميةٍ مالم تنقلب إلى مدارس تغيير جذري في نفسية وسلوكيات من ينضمّون لصفوفها.

إن الوضع العربي بالغ الصعوبة وبالغ التعقيد وسيحتاج من أجل إصلاحه لقوى سياسية بالغة التنظيم والإنتشار معتمدة على أناس بالغي النضج، أي لقوى لم ترها الأرض العربية بعد.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax**: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN